محاضـــــرة: مدخل للمقاولاتيـــة(02)

دور المقاولاتية في الاقتصاد

كان المفكرون ينظرون للمقاولاتية على أنها ظاهرة اقتصادية وآخرون على أنها ظاهرة تنظيمية أو إدارية إلا أنها تطورت واستقلت كفرع بحث مستقل بذاته، ومع ذلك فهي لا تزال تشغل المفكرين في كافة الميادين .

1. نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية GEM:

المرصد العالمي للمقاولاتية "**Global Entrepreneurship Monitor, GEM** "، هيئة دولية مستقلة تختص بدراسة وتحليل ظاهرة المقاولاتية على المستوى العالمي، وقد ساهمت بتقديم نموذج يتم من خلاله تحديد الإطار العام للعلاقات التي توضح آليات تأثير المقاولاتية على الاقتصاديات الوطنية للدول وكذا المتغيرات والشروط التي تسمح بظهور المقاولاتية ووأساسب تطورها ونشاطها إضافة إلى الأدوار التي يمكن للمقاولاتية القيام بها.

ينطلق هذا النموذج من مقاربة مفاهيمية محددة أساسها أن التنمية الاقتصادية هي نتيجة قدرة الأفراد والجماعات على المغامرة لتحديد واقتناص الفرص للقيام بأنشطة مقاولاتية في سياق محدد ضمن بيئة معينة وفريدة من نوعها: اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا أي أن هذه المميزات تحدد أهمية المكان الذي يتفاعل الفرد ويحدد فيه الفرصة وقدرته على تصور طريقة العمل عليها ضمن هذا السياق المحدد وتوليد نشاط مقاولاتي أو القيام بعمليات إنشاء وتطوير.

يقوم المرصد بتحيين نموذجه تبعا للنتائج التي يتحصل عليها من آخر الدراسات التي قام بها الباحثون المنتمون له، وفيما يلي سنعمل على شرح النموذج وفقا لإصدار GEM 2020 الذي يعتبر آخر إصدار حاليا، و هو الموضح في الشكل الموالي:

الشكل (07): نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية "GEM" 2020.

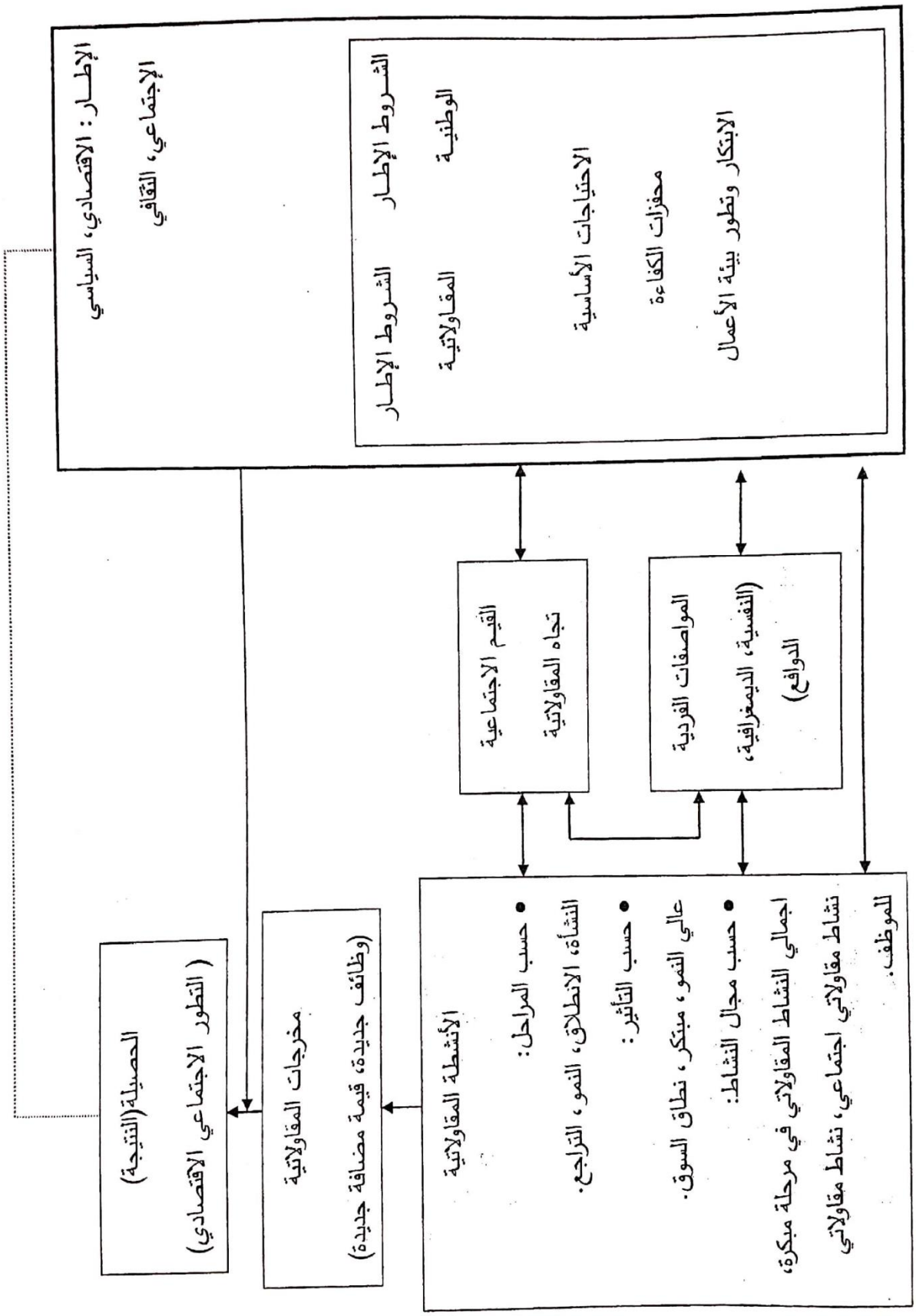

العلاقة بين المقاولاتية والاقتصاد تأخذ أشكالا مختلفة فبعضها يظهر بشكل مباشر والبعض الآخر يظهر من خلال تسلسل لآليات مختلفة.

1.1. الإطار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي:

تحدد المتغيرات الكلية لأي دولة خصوصية لها وعوامل حاسمة ومؤثرة على مختلف فعاليتها وهي الحال بالنسبة للمقاولاتية وبالنسبة لمستويات التطور والاقتصاد والمجتمع على حد سواء. تؤثر هذه العوامل في حصيلة التطور الاقتصادي والاجتماعي بشتى الطرق وبشكل مبار وغير مباشر هي الأخرى وهو ما يبرر وجود الخط الذي يربط بينهما مباشرة.

1. 2. الشروط الإطار الوطنية:

وهي المعايير المؤطرة التي يتطلبها نجاح المقاولاتية وانتشارها في الدولة وبشكل عام أي أنها في الحقيقة ليست مختصة بالمقاولاتية على وجه التحديد وإنما لنشاط الاقتصاد ككل بما فيها متطلبات المقاولاتية.

1. 3. الشروط الإطار المقاولاتية:

هي جزء لا يتجزأ من الشروط الإطار الوطنية فهي تعبر عن ترجمة توجه دولة ومختلف الأعوان نحو تشجيع المقاولاتية، وقد تم ذكر أهم هذه الشروط الإطار للمقاولاتية في الاصدار السابق لنموذج GEM، والذي تضمن العوامل الخاصة بكل من:

- التمويل.
- السياسة الحكومية.
- البرامج الخاصة.
- التعليم والتدريب.
- نقل البحث والتطوير.
- البنية التحتية القانونية والتجارية.
- انفتاح السوق الداخلية.
- البنية التحتية المادية.

إن كلا من المعايير (الشروط)الإطار الوطنية والمقاولاتية تتداخل فيما بينها ويصعب الفصل بينها إلا أن توفر الشروط أو الظروف الملائمة سواء: القانونية، البنى التحتية أو الاستقرار كل منها يعمل على توفير البيئة الملائمة لظهور فرص جديدة أو آليات تعمل على مساعة المقاولاتية على التوسع والتبادل والنمو والتطور.

1. 4. الاحتياجات الأساسية:

تتمثل في مكونات الطلب المحلي وخصوصيته ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه، والطلب المحلي غالبا ما يوكن سببا في انتعاش المقاولاتية كما هو الحال لأي نشاط اقتصادي آخر.

1. 5. محفزات الكفاءة:

تتضمن: التحفيز، التعليموالتدريب والتكوين، المستوى التكنولوجي، التحفيزات المالية، وكل ما يمكن أن يعمل على دفع المقاولاتية.

1. 6. الابتكار وتطور بيئة الأعمال:

يساعد المناخ النشط على توفير المصادر اللازمة لدعم المقاولاتية في مختلف مراحل سيرورتها فهي تسمح بتوليد أفكار جديدة وطرح فرص جيدة وامكانيات عالية للتقاول كونها تعتمد على البحث والتطوير والبرامج الحكومية وحركية السوق وعليه تحفيز المقاولاتية لتوفر امكانيات عالية للتنمو والتطور.

2. 1. القيم الاجتماعية تجاه المقاولاتية:

القيم والعادات والتقاليد المجتمعية لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية فهي تؤثر على الروح المقاولاتية وعلى دوافع المقاولين ومن شأنها أن تثبطها أو تحد منها وعليه يظهر تأثيرها المتبادل وفي الاتجاهين جانب: الإطار العام بكل مكوناته وبين الأنشطة المقاولاتية.

2. 2. المواصفات الفردية:

وتعني الصفات المميزة: النفسية والديمغرافية والدوافع وهي ذات تأثير فردي سلوكي لدى الافراد وتتأثر بدورها بالقيم الاجتماعية والمتغيرات الإطار كما أنها تؤثر فيهم بدورها كحالات وجود القدوة المقاولاتية التي تكون مثالا ينشر الثقافة المقاولاتية لدى أفراد المجتمع أو يدعم بشكل مباشر بالابتكار أو الدعم المادي أو المعنوي عدا العن الدور الذي يقوم به في إنشاء الأنشطة المقاولاتية.

3. 1. الأنشطة المقاولاتية:

يعتمد المرصد GEM على عدة أبعاد في تحديد الأنشطة المقاولاتية هي:

- **حسب المراحل:** النشأة، الانطلاق، النمو، التراجع.
- **حسب التأثير:** عالي النمو، مبتكر، نطاق السوق.
- **حسب مجال النشاط:** نشاط مقاولاتي اجتماعي، نشاط مقاولاتي للموظف.

أي أنه يدرس هذه التأثيرات على الأنشطة حسب مراحل تطورها وحسب طبيعة تأثيرها أي بإحداث تغيرات عالية أو لقيام على أساس إحداث ابتكارات أو التأثير على نطاق السوق.

3. 2. مخرجات المقاولاتية:

نتيجة الأنشطة المقاولاتية تظهر في عدة أوجه كتقديم خدمات أو منتجات جديدة وطرح ابتكارات وعليه تقديم قيمة مضافة جديدة.

3. 2. الحصيلة (النتيجة):

النشاط الذي تخلقه المقاولاتية يؤثر على المبادلات داخل الدولة وفي علاقاتها ومبادلاتها الخارجية ويظهر ذلك جليا وفق مؤشرات النمو والابتكار كالناتج المحلي والدخل الوطني وغيرها.

للمقاول دور خاص وهام في تطوير الأنظمة الاقتصادية الليبرالية فهو في الغالب أصل الابتكارات الخارقة ينشئ مؤسسات ويوفر مناصب عمل ويشارك في تجديد وإعادة بناء النسيج الاقتصادي، فالمقاول غالبا هو المبتكر الذي يقوم بالهدم البناء حسب **شمبيتر**، وقد تم تسليط الضوء على قيمته خلال سنوات السبيعانت من القرن الماضي من خلال أعمال **أوكتاف جيليني "Octave Gélinier"**، الذي وضح أهميته للدول والمهن والمؤسسات التي تبتكر وتتطور اعتمادا على المقاولاتية، والاحصائيات النمو الاقتصادي

والتجارة الدولية وبراءات الاختراع والتراخيص والابتكارات على مدى الثلاثين عام الماضية تثبت بقوة أن اهمال المقاول مكلف جدا.

كما أن إنشاء المقاولات طريقة قوية لدعم عمليات التغيير الهيكلي والتغييرات في البيئة السياسية أو التكنولوجية أو الاجتماعية أو التنظيمية. هذه الطفرات وهذه التغييرات تولد عدم اليقين وعدم الاستقرار التي سوف ظهور الفرص لخلق أنشطة اقتصادية جديدة. إن تطوير الأنشطة الجامعية، على وجه الخصوص، مدين بالكثير لإنشاء الأعمال للتعويض عن انهيار القطاعين الصناعي والزراعي.

2. دور المقاولاتية في الاقتصاد:

يصعب تحديد الأدوار التي يمكن للمقاولاتية لعبها، وفي ما يلي نحاول ذكر أهمها باختصار:

1. المساهمة في زيادة الناتج والدخل القوميين.
2. رفع مستوى الإنتاجية في كافة المجالات.
3. توفير مناصب عمل جديدة والمساهمة في التقليل من البطالة.
4. الإسهام في تنويع الإنتاج وبالتالي تنويع الاقتصاد والمساهمة في التنمية.
5. زيادة القدرة التنافسية على مختلف المستويات: المؤسسات، القطاعات، الدول.
6. التجديد وإعادة الهيكلة الاقتصادية.
7. إيجاد أسواق جديدة أو قنوات توزيع جديدة.
8. نقل التكنولوجيا والعمل على تشجيعها.
9. تنمية روح المبادرة وتشجيع الابتكار.
10. قيام صناعات مكملة وداعمة.